International Journal of Innovation and Applied Studies
ISSN 2028-9324 Vol. 30 No. 4 Oct. 2020, pp. 913-924
© 2020 Innovative Space of Scientific Research Journals
http://www.ijias.issr-journals.org/

واقع القطاع غير النظامي في المدينة الجزائرية: حالة التجارة غير النظامية بمدينة سوق أهراس

[The reality of the informal sector in the Algerian city: The state of the pavement trade in Souk Ahras]

Hani Tourghi, Mouhamed Testas, and Soufiane Sid Ahmed

Land Use Planning Department, Space and Environmental Analysis Laboratory, Faculty of Earth Sciences, Badji Mokhtar - Annaba University, Sidi Amar P.O. Box 12, Annaba, 23000, Algeria

Copyright © 2020 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the ***Creative Commons Attribution License***, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

ABSTRACT: The aim of this article the reality of the informal sector in the Algerian city, and try to do a diagnosis of this important geographical and economic issue, has been chosen the category of informal trade in the city of Souk Ahras, and this is in order to highlight all aspects of this trade through its manifestations, circumstances, motives, causes, and the extent of its impact on the city s urban and economic, environment, especially as it has become a prominent manifestation of urban life and one of the Algerian factories that control the growth and construction of the city, and the source of this important in the creation of employment and informal wealth in the city, from our study of the reality of this informal sector at the level of the city Souk Ahras, we found that it is endemic mostly in the sector of the centre of the city as represents the most strong hierarchical level in the city in terms of radiation and vital attraction, as urban unemployment that characterizes the category of the official labor force is among the most prominent motives that led to the demand for this trade irregular.

KEYWORDS: souk ahras city, informal sector, informal trade, quality of urban life, urban uneomployment.

ملخص: الهدف من هذه المقالة هو دراسة واقع القطاع غير نظامي في المدينة الجزائرية، ومحاولة القيام بتشخيص هذا الموضوع الجغرافي والإقتصادي المهم، وقد تم إختيار صنف التجارة غير نظامية في مدينة سوق أهراس ، وهذا لأجل إبراز جميع الجوانب الخصوصية لهذه التجارة من خلال مظاهرها ، ظروفها ، دوافعها، أسبابها ، ومدى تأثيرها على بيئة المدينة الحضرية والإقتصادية وخاصة وأنها أصبحت مظهر بارز من مظاهر الحياة الحضرية وأحد الفواعل التي تتحكم في نمو وبناء المدينة الجزائرية، ومصدر مهم في خلق العمالة والثروة غير نظامية بالمدينة، فمن خلال دراستنا لواقع هذا القطاع غير نظامي على مستوى مدينة سوق أهراس وجدنا أنها تتوطن جلها في قطاع مركز المدينة بإعتباره يمثل المستوى التراتبي الأقوى في المدينة من حيث الإشعاع والجذب الحيوي كما تعتبر البطالة الحضرية التي تميز فئة قوة العمل الرسمية من بين أبرز الدوافع التي أدت إلى الإقبال على هذه التجارة غير نظامية.

كلمات دلالية: مدينة سوق أهراس، القطاع غير نظامي، تجارة غير نظامية، جودة الحياة الحضرية، البطالة الحضرية.

1 مقدمة

شهدت المدينة الجزائرية مع مطلع التسعينات تحولات هامة نتيجة الإنفتاح الإقتصادي والتي اثرت بالسلب على المدينة ومجالات تأثيرها الأقتصادية،الإجتماعية ما نتج عنه تنامي لظواهر حضرية غير مرغوب بها أثرت على مجال وبيئة المدينة ،نخص بالذكر الثورة الحضرية ،النمو الديمغرافي الكبير الذي شهدته المدن، ظاهرة البطالة الحضرية كل هذه المؤشرات أدت إلى تنامي قطاع الأنشطة الغير نظامية في المدينة حتى أصبحت ملجأ أساسي للساكنة الحضرية وهذا لكسب العمل والرزق وتحسين جودة الحياة الحضرية،حتى أصبحت هذه الأنشطة الغير نظامية صورة بارزة في المدينة الجزائرية اليوم.

تعاني المدينة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية وخلق الثروة المحلية العديد من التحديات والاشكالات الحضرية ، ومن بين هذه التحديات بروز ظاهرة إنتشار التجارة الغير نظامية ، بشكل ديناميكي ومتسارع ،وهذا كأحد أبرز الأنشطة الغير نظامية حتى اصبحت من اهم الميزات و الظواهر الفاعلة التي تتحكم في صورة المدينة الجزائرية ، وهذا من جهة من خلال التاثير على نمو وتنظيم المجال الحضري ، ومن جهة أخرى أضحت من بين أبرز القطاعات جذبا لقوة العمل الغير رسمية وهذا بسبب سهولة الدخول الى هذا القطاع والمزايا التي يوفرها للناشطين فيه من الهروب من البطالة واعباء الضرائب ، وكذا التكلفة المرتفعة للعقار التجاري بالمدن [1].

Corresponding Author: Hani Tourghi

التجارة غير نظامية هي صورة مدققة للنشاط الغير رسمي وهي مسؤولية متداخلة بين عديد الفاعلين من اقتصاديين ، مخططين، جغرافيين، مهيئين بسبب أنها تؤثر على تركيبة الإقتصاد النظامي ومختلف عوامل التنمية ،وكذلك تؤثرعلى نمو ومورفولوجية المدينة فرواد هذا النشاط الغير نظامي يمارسون نشاطهم على مستوى الشوارع والمساحات العامة ، لذا وجب تشخيص هذه الظاهرة التي تمس المدينة والاقتصاد والحياة الحضرية ككل واخضاعها للدراسة والتحليل لفهم هذا القطاع بإجابياته وسلبياته، ولتحليل هذه الظاهرة وقع اختيارنا على مدينة سوق أهراس كمثال على حال الكثير من المدن الجزائرية التي عرفت إنتشار كبير وسريع للتجارة غير نظامية بمختلف اشكالها وهذا رجع عموما للحركية العالية للسكان،الكثافة السكانية ،الإستعمال التجاري الكبير بالمدينة ، ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما هي تأثيرات ظاهرة التجارة الغير نظامية بإعتبارها من ابرز أنشطة القطاع الغير نظامي على بيئة مدينة سوق أهراس؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي ينتج منه عدة تساؤلات فرعية هي على النحو التالي :

- هل التجارة الغير نظامية تتحكم في نمو المجال؟
- هل البطالة الحضرية دافع هام في تنامي ظاهرة التجارة غير نظامية ؟
- كيف يمكن استغلال التجارة الغير نظامية بحيث تكون مصدر لخلق الثروة ؟

2.1 الفرضيات

يجب وضع رؤى مستقبلية لموضوع التجارة الغير نظامية بمدينة سوق اهراس كمثال حي كباقي المدن الجزائرية،والسبل الضرورية للقضاء على هذه الظاهرة التي تؤثر على الحياة الحضرية ، وعليه وتسهيلا لمعالجة وتحليل الموضوع نعتمد الفرضيات التالية:

- التجارة الغير نظامية تؤثر على بيئة المدينة.
- التجارة الغير نظامية ترجع إلى البطالة الحضرية الكبيرة وعدم قدرة القطاعي النظامي على إستعاب الطلب على العمل.
- رواد هذا النشاط غير نظامي هم من الطبقة الكادحة في المجتمع.

3.1 أهداف الدراسة

تتجلى اهداف هذا الموضوع في الاهتمام الكبير بازدياد التوجه نحو التجارة الغير نظامية وتوطنها بالمدن ويمكن ابراز اهداف الدراسة فيما يلي:

- الإلمام بالجوانب النظرية حول التجارة الغير نظامية والقطاع الغير نظامي.
- معرفة اسباب تنامي ظاهرة التجارة الغير نظامية بمدينة سوق أهراس بإعتبارها مثال لحال المدينة الجزائرية.
- معرفة تأثيرات هذا النشاط غير نظامي على المدينة وعلى سوق العمل الرسمي وغير رسمي.
- تقديم حلول عملية لمحاولة حصر هذا النشاط بإعتباره يؤثر بشكل سلبي المدينة ومجالات تأثيرها الاقتصادية المجالية و الإجتماعية.

4.1 منهجية البحث

من أجل معالجة ودراسة هذا الموضوع قمنا باستخدام المنهج الوصفي اضافة للمنهج التحليلي، حيث استعملنا المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مفاهيم الصناعات عامة حول التجارة الغير نظامية وكذا القطاع غير رسمي، في حين تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل النتائج المنبثقة عن الدراسة التطبيقية من خلال استعمال أداة الاستبيان لمعرفة وتوضيح النتائج المترتبة عن ظاهرة التجارة غير نظامية على بيئة المدينة الحضرية والإقتصادية.

2 عموميات نظرية حول القطاع غير نظامي

1.2 تعريف كابت هارت

يعتبر اول من إستخدم هذا المفهوم 1971 وأول من وصف القطاع الغير رسمي كجزء من قوة العمل الموجودة خارج سوق العمل المنظم [2].

2.2 تعريف" غيبفيفرمان

هو ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعة الشوارع والمتجولين وغيرهم من العاملين لحسابه الخاص في مهنة منخفضة الإنتاجية،هذا القطاع نمى نتيجة تزايد ندرة فرص العمل النظامية [3].

3.2 موقع القطاع غير نظامي

يفترض أن يضم القطاع غير نظامي جزءا كبيرا من السكان الذين يعيشون في أحياؤ متخلفة ، أو فقيرة ،بمعنى إرتباط الأنشطة غير نظامية بالعمالة المستترة الناقصة والفقر الحضري ، ورغم ذلك فإنه ليس من الضروري أن يكون الدخول إلى القطاع غير نظامي سهلا كما هو الحال لأعمال التشييد والبناء والتي تحتاج إى مهارات خاصة ببعض الأعمال والمهن وإستخدام بعض الوسائل التقنية [4].

سنقوم بحصر موقع القطاع غير نظامي في الشكل رقم (01) الذي يحدد مكانة القطاع النظامي والغير نظامي على مستوى المدينة :

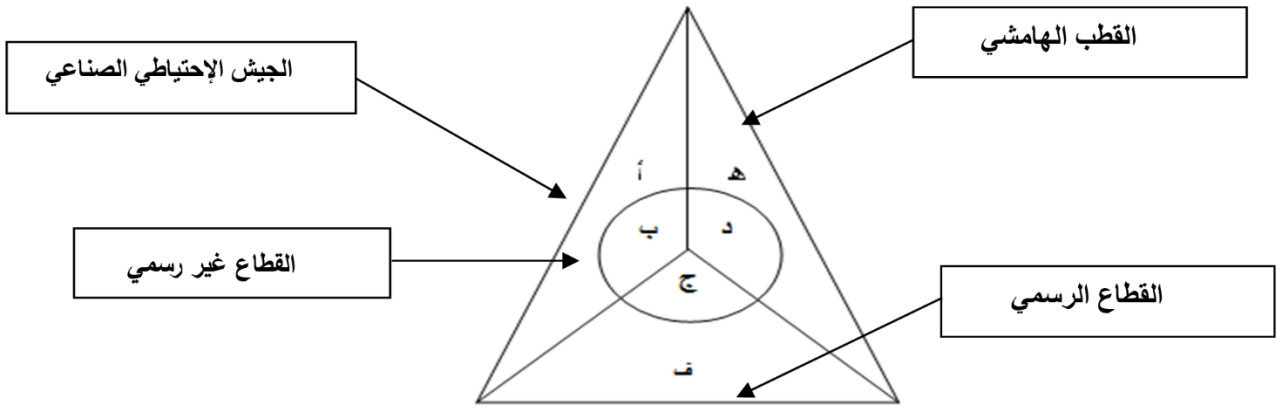

الشكل رقم (01) : موقع القطاع غير نظامي

المصدر : [5]

مثلث الجيش الاحتياطيا لصناعي : أ-ب

أ- جزء لا يعمل في إنتظار فرص الحصول على عمل في القطاع الرسمي.
ب- جزء يمارس أنشطة غير رسمية في إنتظار الحصول على عمل في القطاع الرسمي.

مثلث القطب الهامشي: د-هـ

د- جزء ليست له مهارة أوتجربة في القطاع الرسمي ويمارس انشطة غير رسمية كمصدر رزق.
هـ- الحثالة من القطب الهامشي كالمتسولين المحتالين وغيرهم.

مثلث القطاع الرسمي: ف-ج

ف- العاملون فيه بإنتظام.
ج- جزء من العاملين فيه يمارسون بالتوازي مع ذلك أنشطة غير رسمية.

وبذلك تكون الدائرة ب،ج،د هي الحيز المشكل للقطاع الغير نظامي، ويضم جزءا من الجيش الاحتياطي الصناعي وجزءا من القطب الهامشي وجزءا من القطاع الرسمي.

4.2 لماذا القطاع غير نظامي فاعل مهم في الحياة الحضرية والإقتصادية

1.4.2 العولمة الإقتصادية والقطاع غير نظامي

أتت العولمة الإقتصادية والإنفتاح الإقتصادي على الاسواق الرأسمالية إلى تحولات إقتصادية وإجتماعية وتجارية مست جوانب الحياة الحضرية للمدن، ونتيجة هذه العولمة الإقتصادية وحركة الإستثمارات الكبيرة داخل المدن تنامت ظاهرة القطاع غير نظامي ، أو الموازي،أو الإقتصاد المخفي ، مهما إختلفت تسمياتها إلا أنها تبقى تشترك في كونها غير خاضعة لمراقبة و قوانين الدولة ، كما أنها تمارس عبر عديد الأنشطة غير رسمية التي تكون على مستوى أزقة وشوارع ، ساحات المدينة فالمدينة هي القطاع الحاضن لهذا القطاع غير نظامي ونتائجه غير نظامية من عمالة وثروة محلية غير نظامية ، كما أنها لا تخضع لضرائب ورسوم الدولة من جهة ومن جهة أخرى الإنحراف التجاري والإخلال بمبدأ الحركة التجارية الإستثمارية داخل المدينة، زيادة على أثاره السلبية على المظهر الجمالي والحضري للمدينة فالإقتصاد غير نظامي تنامى بسرعة ديناميكية مع مظاهر العولمة الإقتصادية ولهذا أصبح ظاهرة حضرية تؤرق المختصين من جغرافيين، مخططين،إقتصاديين مهندسي المدينة ، فهو ظاهرة تتداخل فيها عدة أسباب وعوامل ، وتحت مسؤولية جملة من الفاعلين على مستوى المجتمع والمدينة.

2.4.2 الإقتصاد غير نظامي قاسم مشترك بين الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الإقتصادية

1.2.4.2 الإقتصاد غير نظامي عصب في الجغرافيا الإقتصادية

الإقتصاد غير نظامي هو لبنة حاضنتها جغرافية المدينة وهذا على مستوى أماكنها وساحاتها ، وشوارعها ، وأزقتها ، وعقدها المرورية ، أسواقها .، هذه الأماكن تستقطب مختلف الأنشطة غير رسمية حيث يمارس الباعة غير نظاميين نشاط التجارة غير قارة ، حيث تعتبر هذه الأماكن مركز توطن الأنشطة الإقتصادية غير نظامية ، اي أن الإقتصاد غير نظامي يكون في ساحات المدينة ، والتي تكون تحت رقابة ومسؤولية فاعلي المجال من سلطات عليا في دولة و مختصين والذين يشتركون في مسؤولية هذه الظاهرة الحضرية والإقتصادية من خلال الهيئات والإدارات عمومية التي تتولى مهمة المراقبة ، وكذا وسائل وأدوات التخطيط والتهيئة العمرانية ، فهذه الأنشطة الحضرية غير رسمية أضحت علامة بارزة تميز مجتمع ومدينة اليوم كما توضحة الصورة التالية :

صورة رقم (01) و(02) : تمثل توطن التجارة غير نظامية على مستوى أروقة المدن

المصدر : إلتقاط الباحث مارس 2019

2.2.4.2 الإقتصاد غير نظامي في قلب الجغرافيا السياسية

لطالما كان الإقتصاد غير نظامي موضوع خاص وهام لدى الساسة والسلطات العامة للدولة ، وهذا بإعتباره وقود لكافة الحملات والبرامج الإنتاخبية السياسية ، وكذا عنصر فاعل في مخططات الحكومة ومختلف البرامج والمخططات التنموية للدولة ، فهو يأخذ حيز كبير من الإهتمام والمتابعة لما له من صدى وتاثير على عديد المستويات إقتصادية ، إجتماعية ، جغرافية، سياسية ...، فالإقتصاد الغير نظامي يماؤس من طرف طبقة جد خاصة من الساكنة تعاني من البطالة الحضرية ، لهذا قد يكون له إشعاع على الصعيد المحلي ، الجهوي ، الوطني ، أو حتى الدولي ، فهو ظاهرة إقتصادية وحضرية حساسة ، كما تبرزة الصورة المرفقة رقم (03).

صورة رقم (03) : تمثل صورة التونسي محمد البوعزيزي

الصورة تعود لمحمد البوعزيزي البائع الجوال التونسي الذي صودرت عربته ونشاطه غير نظامي في تجارة متنقلة ، حيث أقدم على حرق نفسة وكان ذلك شرارة كبيرة لتغيير الحكم في عديد الدول العربية (الربيع العربي) ، و بالتالي تغير في خريطة الجغرافيا السياسية لعديد الدول العربية ، فالإقتصاد غير نظامي هو نقطة الإلتقاء بالإقتصاد السياسي والجغرافيا ، وهو من أهم المشاكل الحضرية والإقتصادية في عصرنا اليوم وهذا في ضوء تحديات العولمة وهذا بإعتبار المدينة المجال الحاضن لجميع الظواهر الحضرية [6].

3 واقع القطاع غير نظامي في مدينة سوق اهراس

1.3 تقديم مجال الدراسة

تقع مدينة سوق أهراس في الشرق الجزائري تتوسط الولاية، وتمثل من الناحية الإدارية مقر لها، حيث تقع هذه الأخيرة في منطقة الهضاب العليا وتبعد عن العاصمة بحوالي 640كلم تشترك مع الجمهورية التونسية في شريط حدودي يطلق عليه التل الشرقي ، تتربع مدينة سوق أهراس على مساحة تقدر ب 4510 هكتار. ترتبط بحدود إدارية مع مجموعة من البلديات تتمثل في الحنانشة، المشروحة ، ويلان،أولاد إدريس، الزعرورية ،تيفاش ،خميسة ،الدهوارة ،واد الشحم ممثلة في الوثيقة رقم (01) والوثيقة رقم (02).

تخترق المدينة عدة طرق وطنية هي :

- الطريق الوطني رقم 16 االذي يصل مدينة سوق أهراس بمدينة عنابة.
- الطريق الوطني رقم 20 الذي يربط سوق أهراس ببلدية أولاد إدريس ، والطريق الوطني رقم 82 الذي يربط المدينة مع بلدية المراهنة.
- الطريق الوطني رقم 82 الذي يربط المدينة ببلدتي تيفاش وسدراته.

إستفادت المدينة من عدة مشاريع تنموية هامة بإعتبارها مركز قرار لولاية ، وأهم هذه المشاريع تلك الموجهة لقطاع السكن بمختلف صيغه بإعتباره من أهم التوجهات التي تعتني بها الدولة [7].

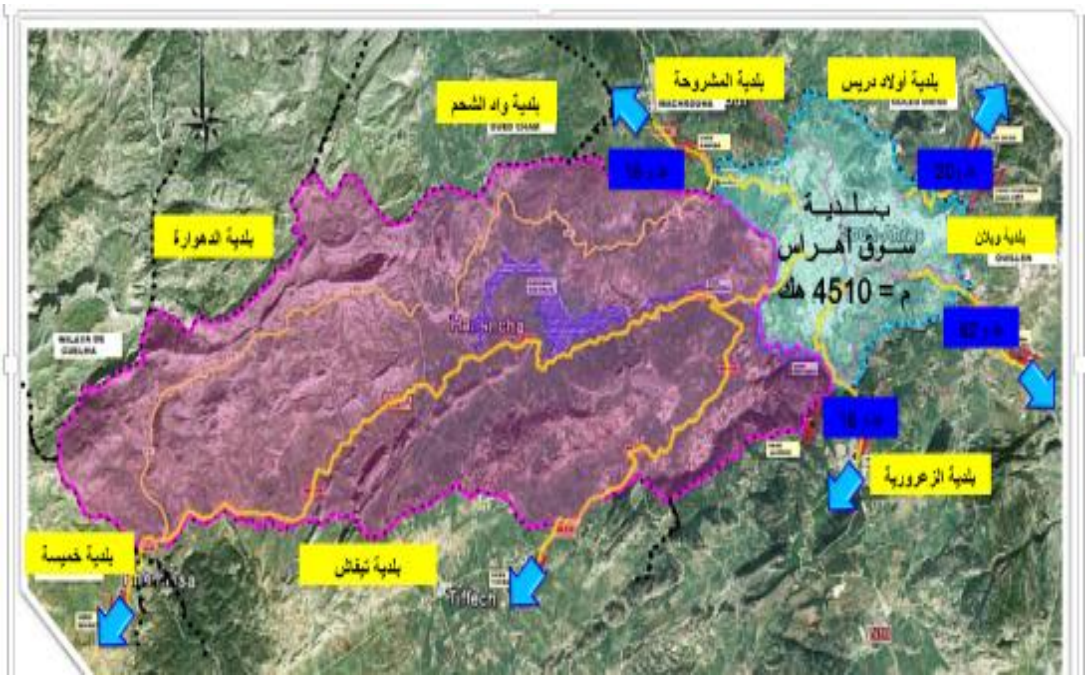

وثيقة رقم(01): موقع مدينة سوق أهراس

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2019

الوثيقة رقم (02) تقسيم مدينة سوق أهراس إلى قطاعات عمرانية

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2019

2.3 التجارة غير رسمية في مدينة سوق أهراس

عرفت التجارة غير رسمية او الموازية كما تسميها السلطة الرسمية انشار ديناميكي كبير بالمدن الجزائرية على العموم وهذا راجع لما توفره من مزايا لمختلف فاعلي هذا التوجه ، ومدينة سوق اهراس كغيرها من المدن عرفت رواج كبير لهذه التجارة في المدة الاخيرة التي اصبحت تستهوي الكثير من الشباب العاطل عن العمل الذي يعتمد عليها كمصدر رزق، كما انها تحظى بإقبال كبير لمختلف شرائح سكان المدينة ،بسبب ما تسببه من حركية في الشوارع وما توفره من سلع وخدمات باثمان في متناول القدرة الشرائية للساكنة الحضرية، هذا ما دفع المصالح المختصة المتمثلة في مصالح مديرية التجارة،شرطة التطهير التابعة للشرطة،وكذامصالح البلدية ممثلة في مصلحة حفظ الصحة البلدية في الرقابة المستمرة ومحاولة القضاء على هذه الظاهرة الحضرية على مستوى المدينة والتي اضحت غير مرغوب فيها

من طرف السكان وكذا اصحاب المحلات التجارية النظامية وهذا لغياب مبدا تكافؤ الفرص، وعلية شددت هذه المصالح المختصة الرقابة على ممارسي هذا النشاط التجاري الغير نظامي، وقد احصوا عدة مخالفات مست بجوانب عدة على مستوى التنظيم العام للمدينة وكذا الصحة العمومية للسكان، وعليه كانت احصاءات المخالفات تجارية لسنة 2019 على النحو الاتي في الجدول رقم (01):

الجدول رقم (01) : إحصائيات المخالفات التجارية التي قامت بها مصلحة التطهير الحضري للامن الوطني بمعية مصالح مديرية التجارة

نوع النشاط	الاحصائيات
التدخلات	12385
عدد القضايا المسجلة	150
عدد عمليات الحجز	7978
عدد الاشخاص المتابعين قضائيا	150
محاربة الاسواق الفوضوية	38
عدد النقاط والمحاور المعالجة	23
عدد الطاولات العارضة للخضر والفواكه	37
عدد عمليات المحاربة للمركبات العارضة للسلع بطريقة غير شرعية	142
القضاء على الحضائر غير شرعية	03

المصدر: مصالح مديرية تجارة لولاية سوق أهراس -2018

فمن خلال معطيات مصالح التجارة لولاية سوق أهراس [8] نستنتج أن التجارة غير نظامية مظهر من مظاهر الحياة الحضرية على مستوى سوق أهراس ، ومصدر للعمالة والنشاط غير نظامي لكثير من السكان، حيث نلاحظ نشاط المصالح المختصة والمعنية بمحاربة ظاهرة التجارة غير نظامية أو تجارة الرصيف حيث سجلت ما مجموعه 12385 عملية تدخل عبر المجال الحضري لمدينة سوق أهراس ، في حين تم تسجيل 150 متابعة قضائية ضد فاعلي هذا النشاط غير نظامي ، بينما كان عدد عملية حجز العتاد والسلع قدر ب 7978 عملية ، بينما بلغت العمليات ضد المركبات العارضة للسلع بطريقة عير نظامية ب142 عملية ، في حين تم تسجيل 38 تدخل في إطار محاربة الأسواق الفوضوية، كما تم القضاء على ثلاث حضائر غير نظامية ، وهذه الإحصائيات تعكس تنامي هذه الظاهرة غير نظامية بشكل ديناميكي داخل اروقة ومجالات المدينة ، حيث أصبحت تحتل مكانة في نمو تركيب وتنظيم المدينة والمجتمع السوق أهراسي فمن خلال توصيات الجهات الوصية بناءا على تدخلاتها، يتركز هذا النشاط في مركز المدينة بإعتباره عصب المدينة وشريانها وكذا بعض القطاعات الأخرى القريبة منه ، وهذا بسبب تركز عديد الأنشطة التجارية وكذا الحركية الكبيرة الراجعة للإشعاع التجاري والخدمي لمركز المدينة جراء الحركية والتدفقات السكانية من طرف سكان المدينة و سكان المناطق المجاورة وهو ما تبينه الصور رقم (01) و (02) التالية:

صورة رقم (03) و(04): التجارة غير نظامية صورة تميز مركز مدينة سوق أهراس

المصدر: إلتقاط الباحث مارس 2019

3.3 الدراسة الميدانية

1.3.3 حجم التجارة غير نظامية بمدينة سوق أهراس

تعتبر التجارة غير رسمية جزء مهم من البنية التجارية للمدينة خارج سوق العمل الرسمي[9]، والحصول على معلومات تخص هذا النشاط يعتبر أمر صعب جدا خاصة من طرف المصالح الرسمية ، لذا قمنا بعملية مسح ميداني عبر القطاعات العمرانية للمدينة كانت نتائجها وإحصائيتها مسجلة في الجدول رقم (02) التالي :

الجدول رقم (02) : إحصائيات التجارة غير نظامية عبر أبرز القطاعات العمرانية لمدينة سوق أهراس

النشاط / القطاع العمراني	باعة الهواتف النقالة	باعة الصياغة	باعة الاواني المنزلية	باعة ملابس الاحذية	باعة اللحوم	باعة الخضر والفواكه	باعة الاكسسوارات والسلع المختلفة	باعة الحلويات والمؤكولات	باعة التبغ	اجمالي الباعة	النسبة
مركز المدينة	28	9	49	105	54	109	124	12	28	518	%80,81
طاقطاقيا	00	00	02	02	03	04	01	01	04	17	%2.66
باجي مختار	00	00	00	02	01	03	00	01	01	08	%1.27
26افريل	00	00	03	05	04	05	08	03	04	32	%4.99
1700سكن	00	00	01	04	00	03	05	00	03	16	%2.49
لعلوية	00	00	00	01	01	02	03	02	03	12	%1,87
ديار الزرقة	00	00	02	01	02	03	02	01	02	13	%2.02
غلوسي	00	00	01	00	01	03	00	02	04	11	%1,71
برال صالح	00	00	01	01	03	05	00	02	03	14	%2.18
المدينة	28	09	59	121	68	137	144	23	52	641	%100

المصدر : حسب معطيات التحقيق الميداني - نوفمبر 2019 -

يوضح هذا الجدول مواضع توطن تجارة غير نظامية أو مايطلق عليها تجارة الرصيف على مستوى القطاعات العمرانية لمدينة سوق أهراس ، حيث تمت ملاحظة ما يلي :

من خلال نتائج التحقيق الميداني المبينة نتائجه في الجدول نلاحذ أن مواضع توطن التجارة غير رسمية كانت أغلبها على مستوى القطاع الأول الذي يمثل مركز مدينة سوق أهراس بنسبة كبيرة تقدر ب 80,81% ، وهذا رجع للطبيعة الحيوية لهذا القطاع بإعتباره قلب ومركز المدينة ، يحوي على كثافة سكنية وسكانية كبيرة بالإضافة إلى الإشعاع التجاري الكبير الذي يشهده خاصة على مستوى محاوره ، وهذا ما يفسر جذبه لأكبر قوة من التجارة غير رسمية والتي تجعل من الساحات والشوارع والأزقة مكان للعمل وكسب الرزق ، حيث كلما كان القطاع العمراني يحوي على عدد كبير من المحلات التجارية ، وكذا المرافق العمومية والنجهيزات كان قطاع حاضن للتجار غير رسميين ومكان لخلق العمالة غير رسمية ، حيث من خلال نتائج المسح الميداني يمكن إستناج دينامية مركز مدينة سوق أهراس وهذا في جذبه للعمالة غير رسمية والتي ترتبط بالكثافة وقوة جذب القطاع من الناحية التجارية والخدمية.

كذلك نلاحظ أن صنف تجارة الهواتف والصياغة متوطنة كلها على مستوى قطاع مركز المدينة وهذا بسبب نشاط هذه الأنشطة والذي يتزامن في العموم في وقت الذروة مع نهاية دوام العمل الرسمي في المساء وهو ما يفسر تموقعه إلا في مركز المدينة وهذا بإعتباره قطاع حيوي ديناميكي جاذب.

من خلال نتائج التحقيق الميداني والمعطيات السابقة لمصالح التطهير الحضري يتبين أن توطن التجارة غير نظامية يكون إلا في قطاع مركز المدينة والقطاعات المجاورة له ، وهو ما يقودنا لإستنتاج تباين في دينامية القطاعات العمرانية لمدينة سوق أهراس من حيث قوة الحذب ،الإشعاع والحيوية فقطاع مركز المدينة يعتبر القطاع الوحيد الرائد والجاذب لاكبر فئة من العمالة الرسمية وخاصة الرسمية كما سبق الذكر بنسبة تقدر ب % 81. 80وهو ما تبينه الوثيقة رقم (03).

بالنسبة لتوطن التجارة غير رسمية لقطاعات طاقطاقيا، باجي مختار ،26 أفريل ،1700سكن ،لعلوية،ديار الزرقة،غلوسي ،برال صالح والتي تحمل النسب التالية على التوالي 2.66% ،1.27%، 4.99%، 2.49%، 1.87%،2,02 %،1,71 %،2,18 % وهي نسب غير عالية ، حيث لاتستقطب هذه القطاعات السالفة الذكر نشاطات غير نظامية ، ويرجع ضعف وقلة توطن التجارة غير نظامية على مستوى هذه القطاعات بسبب إبتعادها عن مركز المدينة، وبالتالي الإبتعاد عن التركز السكاني والتجاري والذي يعتبر عامل أساسي وبارز لتوطن الأنشطة غير رسمية في المدينة، حيث أن عامل الذي يستقطب هذه الأنشطة غير نظامية هي الحركية السكانية وتركز الخدمات والبنى التحتية ، وهو ما يغيب على مستوى هذه القطاعات وهذا بنسب لا تقارن بقطاع مركز المدينة.

إنطلاقا من التحقيق الميداني الذي قمنا به والذي مجسد في الوثيقة رقم (03) توجد قطاعات كثيرة في مدينة سوق أهراس لا تتوطن فيها نشاط التجارة غير نظامية نذكر منها قطاع اللوز، قويسم عبدالحق،418سكن ،القطب الجديد ،الشهيد ،108سكن ،جنان التفاح ،باولو....حيث يرجع هذا إلى هامشية هذه القطاعات العمرانية من حيث تركز الخدمات والبنية التحتية ، اي هذه القطاعات لا تتوفر على كمونات ومكاسب تنموية تجلب الإشعاع والجذب الحيوي والخدمي ، وبالتالي هذه القطاعات تعاني من إقصاء حضري لان توطن التجارة غير نظامية بالقطاعات يكون بالتوازي مع قوة وديناميةوإشعاع هذه القطاعات.

إجمالا من خلال توطن وتوزع التجارة غير نظامية عبر القطاعات العمرانية في مدينة سوق أهراس يمكن ان نستنتج درجة المستوى التراتبي من حيث جاذبية القطاعات ، حيث يعتبر مركز المدينة نقطة الجذب وأعلى قطاع تراتبي مستقطب للخدمة وللتجارة النظامية وغير نظامية ، ثم يأتي في المستوى الثاني باقي القطاعات الأخرى 26أفريل،طاقطاقيا،1700سكن.. ، أما المستوى الثالث للقطاعات المهمشة والتي سبق ذكرها تعاني من إقصاء حضري ولاتتوفر على جاذبية لقطاعاتها.

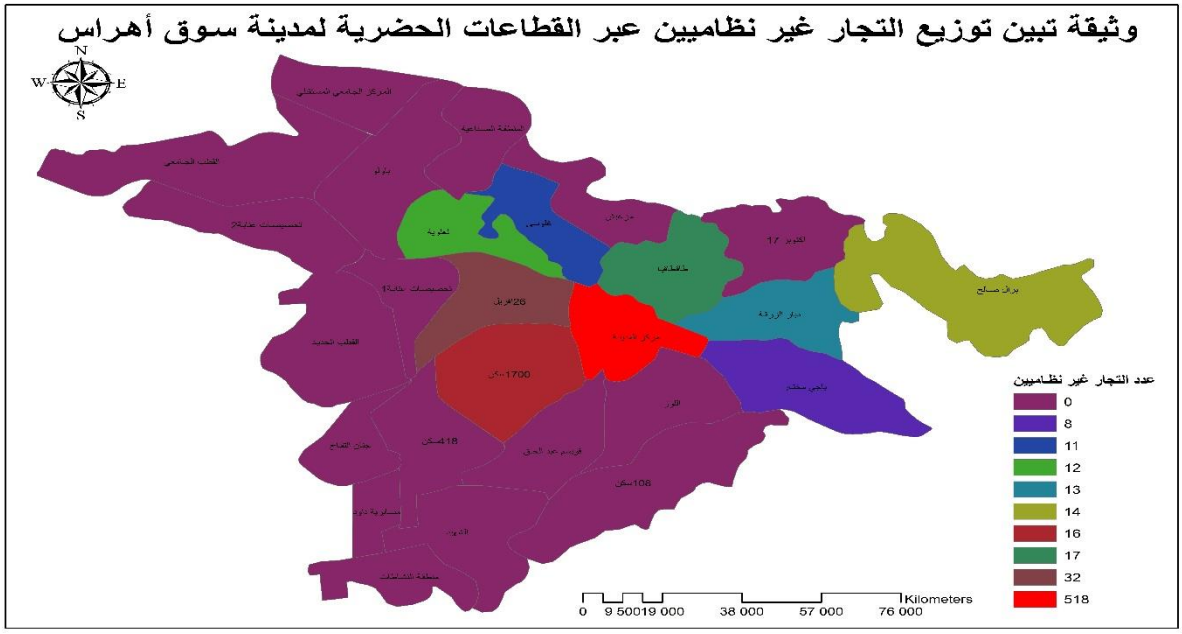

الوثيقة رقم(03) : توزيع التجارة غير نظامية عبر القطاعات العمرانية لمدينة سوق أهراس

المصدر : معالجة شخصية للباحث بناءا على معطيات التحقيق الميداني

2.3.3 أداة الدراسة الميدانية

من أجل معرفة ودراسة واقع التجارة غير رسمية على مستوى مدينة سوق أهراس ، قمنا بإستخدام اداة الإستبيان من خلال توزيع إستبانة على تجار غير رسميين المحصيين على مستوى مدينة سوق أهراس ، حيث بلغت النسبة المستجوبة 120 عينة ، وبسبب ان رواد هذا النشاط غيررسمي كثيري التنقل ، وكما أن معظم تركزها كان في مركز المدينة بنسبة كبيرة جدا بنسبة 80,81% ، فقد تم توزيعها على مستوى القطاع الأول الذي يتمثل في مركز المدينة ، وهذا حسب مستوى إحصائها كما ما هو مبين في الجدول رقم (03)التالي الذي يحمل إصاء التجار من حيث العدد ، وكذا عدد الإستمارات الموزعة حسب التحقيق ، وهي كمايلي :

الجدول رقم (03) : توزيع إستمارات الإستبيان

	باعة الهواتف النقالة	باعة الصياغة	باعة الاواني المنزلية	باعة ملابس الاحذية	باعة اللحوم	باعة الخضر والفواكه	باعة الاكسسوارات والسلع المختلفة	باعة الحلويات والمؤكولات	باعة التبغ	اجمالي الباعة
المدينة	28	9	59	121	68	137	144	23	52	641
عدد الإستمارات موزعة	5	2	11	22	13	27	27	4	9	120

3.3.3 تحليل محاور الدراسة

1.3.3.3 الحالة الإجتماعية للتجار غير نظاميين

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ ان ممارسي النشاط التجاري غير رسمي اغلبيتهم الكبيرة ذكور بنسبة 96.66%، وهذا لطبيعة وخصوصية هذا النشاط بإعتباره نشاط غير رسمي يحضى بمضايقات ومتابعات قانونية من المصالح المختصة ممثلة في مصالح مديرية التجارة، الحفظ البلدي،فرقة التطهير الامن الوطني وهو ما يجعلة صعب على النساء من حيث الولوج إليه ولهذا يمكن حصر هذا النشاط تقريبا على فئة الذكور.

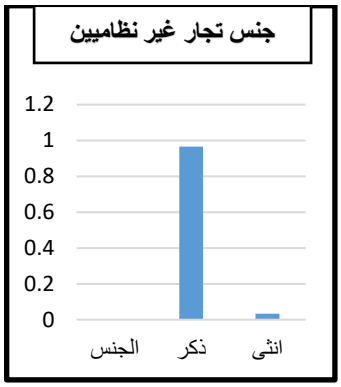

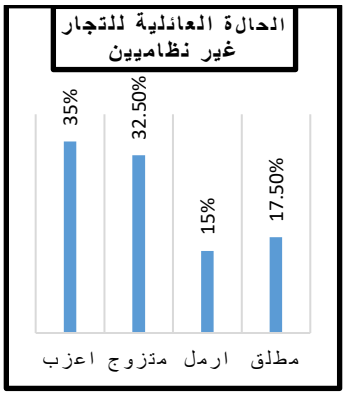

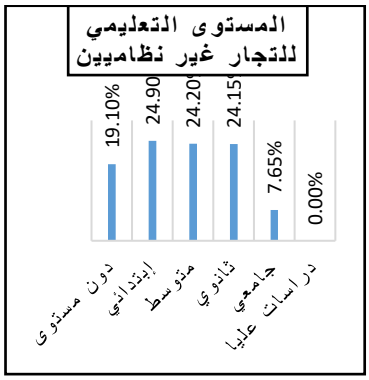

الشكل رقم (02) :جنس التجار غير نظاميين ***الشكل رقم (03) :الحالة العائلية للتجار غير نظاميين*** ***الشكل رقم (04) :المستوى التعليمي للتجار غير نظاميين***

المصدر : معالجة شخصية للباحث بناءا على معطيات التحقيق الميداني

من خلال الوثيقة رقم (03) نلاحظ الحالة العائلية للتجار ، حيث أكبر تقدير يعود لفئة العزاب بنسبة 35% ثم متزوجين ، مطلقين و الأرامل بنسب 32.5%، 17.5%، 15% على التوالي حيث الوضعية العائلية تتحكم في الإقبال على هذا النشاط ، وبالتالي تلعب الظروف الإجتماعية العائلية دور أساسي في إستقطاب فئة العمالة غير نظامية في المجتمع السوق أهراسي.

من خلال الوثيقة رقم (04) نلاحظ المستوى التعليمي لممارسي هذا النشاط غير نظامي ، حيث أكبر نسبة سجلت بمستوى إبتائي بنسبة 24.90% ، ثم متوسط وثانوي بنسبة 24.20 %و 24.15%على التوالي بينما دون مستوى بنسبة 19.10% ، أما المستوى الجامعي بنسبة تقدر ب 7.65% ، ومن هنا يتضح لنا أو رواد هذا النشاط غير نظامي هم من الطبقة التي ليس لها مستوى وتكوين علمي مؤهل ، لذا يصعب عليها الولوج إلى عالم الشغل الرسمي، وهذا بسبب تركها التعليم وكذا إهمالها جانب التكوين المهني ، حيث نلاحظ عدة مؤشرات وجب النظر فيها أهمها فئة المستوى الإبتدائي حيث يمكن أن نقول ان هذه الفئة هي من عانت من التسرب المدرسي لظروف معينة.

2.3.3.3 أسباب التوجه للتجارة غير رسمية

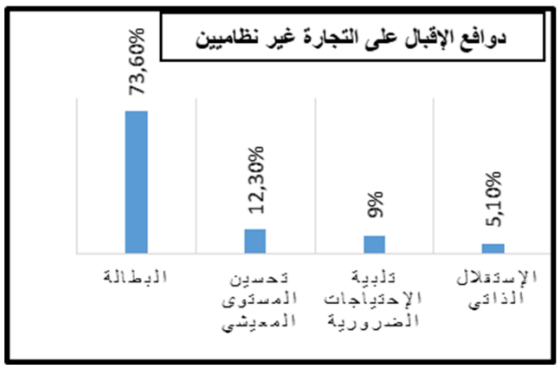

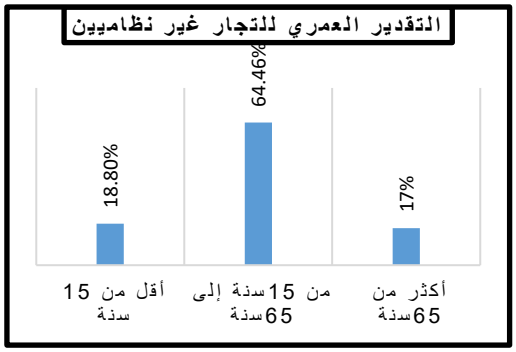

الشكل رقم (05) : دوافع الإقبال على التجارة غير نظامية ***الشكل رقم (06): التقدير العمري للتجار غير نظاميين***

المصدر : معالجة شخصية للباحث بناءا على معطيات التحقيق الميداني

من خلال الشكل رقم (06) والذي يبرز الفئة العمرية للممارسي تجارة غير نظامية على مستوى المجتمع السوق أهراسي ، حيث نلاحظ أن التحقيق شمل ثلاث فئات عمرية هي كما يلي :

الفئة أكثر من 65 سنة قدرت بنسبة 17% وهي الفئة الخارجة من قوة العمل الرسمي والتي هي تضم فئة المتقاعدون ، او حتى العاطلين ، اي انهم خارج دائرة العمل الرسمي ، لكنهم يقدمون على الممارسة غير نظامية بغية تحسين المستوى المعيشي، أو بحث عن عمل أخر، او محاولة تلبية الإحتياجات الضرورية وهذا لتحقيق جودة حياة حضرية فردية راقية بسبب غلاء المعيشة وتزايد المسؤوليات الإجتماعية.

الفئة أقل من 15 سنة قدرت بنسبة18.80 % وهي الفئة غير معنية بقوة العمل الرسمي يمكن إعتبارنسبتها معتبرة نوعا ما وهذا لخصوصية هذه الفئة التي تحمل في صفوف أغلب ممارسيها من يعانون من ظروف إجتماعية قاهرة ممثلة في الفقر، وخاصة التسرب المدرسي والتخلي عن الدراسة في سن مبكر ، ومحاولة كسب الرزق عن طريق العمل غير رسمي لسهولة الدخول إلية مقارنة بالعمل الرسمي حيث يمكن فهم أهم ظروف ودوافع الولوج إلى قوة العمالة غير نظامية تهدف إلى العمل لتحسين الظروف المعيشية ومحاولة الخروج من البطالة الحضرية التي هي أحد دوافع الأنشطة غير نظامية أو القطاع غير نظامي.

الفئة من 15سنة إلى 65 سنة هي الفئة النشيطة في المجتمع تكون مجسدة لقوة العمل الرسمي أي الذين مسموح لهم الولوج في عالم الشغل والإنتاج ، حيث نلاحظ أن أكبر فئة عمرية تمارس نشاط التجارة غير نظامية في المجتمع السوق أهراسي هي هذه الفئة بنسبة تقدر 64.46% وهي تعكس عدة دلالات ومؤشرات عن سبب التوجه نحو هذه الممارسة غير رسمية مبينة في الشكل رقم (05) التي تبرز أن أهم دافع وسبب لممارسة الأنشطة غير رسمية في المدينة هي البطالة المتفشية في الفئة النشطة من المجتمع فحسب التحقيق الميداني نجد أن نسبة 73.60% من ممارسي العمل غير نظامي كان دافعهم الأول البطالة الحضرية ، ثم البحث عن تحسين المستوى المعيشي بنسبة 12.30% ، اي أن البحث عن تحسين جودة الحياة الحضرية وهذا من خلال البحث عن عمل وتحسن لظروف الحياة هو من يقود للعمل غير نظامي ، فالبطالة الحضرية في الفئة النشطة هي أهم دوافع الولوج للممارسة غير نظامية ، وهنا تكمن مسؤولية الدولة والمخططين وفاعلي مخططات التنمية على مستوى المدينة وعلى مستوى القطاع الرسمي الوطني.

3.3.3.3 طبيعة وخصوصية النشاط الممارس

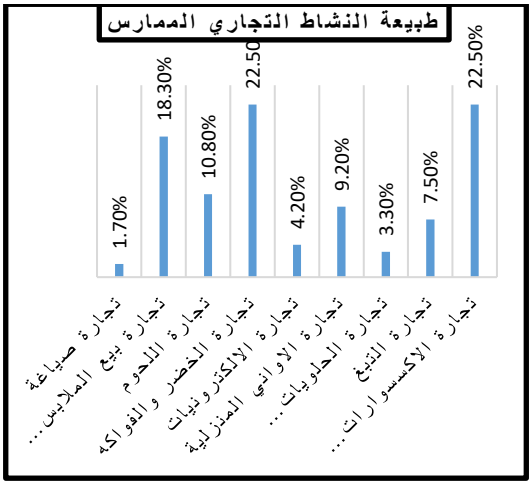

الشكل رقم (07):طبيعة النشاط التجاي الممارس

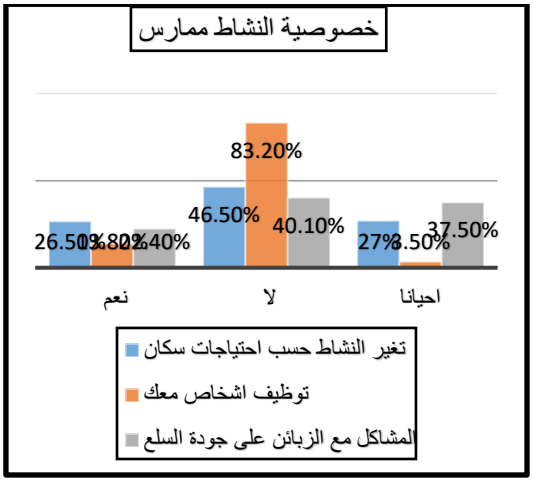

الشكل رقم (08):خصوصية النشاط الممارس

المصدر: معالجة شخصية للباحث بناءا على معطيات التحقيق الميداني

من خلال الشكل رقم(07) نلاحظ أن أكبر الانشطة غير نظامية ممارسة كانت تجارة الأكسسوارات العامة وتجارة الخضر والفواكة بنسبة 45% ، ثم تجارة بيع الملابس بنسبة 18.30% ، تجارة اللحوم بنسبة 10.80% ثم تتجارة الاواني منزلية ،تجارة التبغ ، تجارة الالكترونيات ، تجارة الحلويات وأخيرا تجارة الصياغة بنسب هي على التوالي 9.20% ،7.50% ،4.20% ، 3.30% واخيرا تجارة صياغة بنسبة 1.70% ، إجمالا إن تجارة الخدمات في مدينة سوق أهراس هي التي تشهد إقبال كبير على ممارستها غير رسمية، وهذا لسهولة الدخول لها ، وكذا إعتبارها من ضروريات الساكنة الحضرية ، كما أنها أضحت تشهد إستقطاب من سكان المناطق المجاورة وهذا بسبب حافز الثمن وتوفر الخدمة بإعتبار رواد هذا النشاط غير نظامي ليس لهم إلتزامات ضريبية تجاه الدولة ، ولا رسوم مخصصة للتراب التجاري او ما يطلق عليه العقار التجاري ، وبالتالي يكمن هنا عدم تكافؤ فرص خلق الخدمة والثروة بين القطاعين النظامي وغير نظامي.

من خلال الشكل رقم (08) تبين خصوصية النشاط الممارس فمن خلال التحقيق الميداني نستنتج أن ممارسي التجارة غير نظامي لا يغيرون نشاطهم بنسبة 46.5 % بالمقابل 27% من المستجوبين يغيرون نشاطهم أحيانا، و26.50 % يغيرون نشاطهم دائما ،وهذا يرتبط بالمناسبات ومدى تحقيق الربح لان بعض التجارات تكون موسمية أو فصلية، أما فيما يخص توظيف الأشخاص من قبل التجار فمعظمهم لا يوظفون وهذا بنسبة 83.20% وهذا بإعتباره في مجمله نشاط ذات رأس مال محدود ويلبي الحاجات الأساسية لروادة وهو حل وتوجه مؤقت، فيما يخص المشاكل مع الزبائن على جودة السلع فكان نتيجة التحقيق الميداني ان نسبة 40.10% من قالوا لا تعترضهم مشاكل ، بينما من كانت تعترضهم مشكل أحيانا بنسبة 37.50% راجع لتبديل النشاط ، أما من تعترضهم مشاكل بصفة دائمة كان بنسبة 22.40% وهنا يمكن إبراز نقطة جوهرية تتمثل في جاذبية السعر ،لانه في كثير من السلع لا يوجد أوجه مقارنة بين السلع المعروضة من قبل رواد القطاع النظامي ، وعنه من قبل القطاع غير نظامي بسبب عدم تكافؤ الفرص ، فأصحاب القطاع غير نظامي هم ليس على أعبائهم رسوم وضرائب وتكاليف التراب التجاري وبالتالي تكمن هنا اهم الفوارق بين القطاعين ، وأهم أخطار الممارسة غير نظامية على النظامية وهذا من خلال عدم إستفادة الدولة من اي مدخلات مالية ، أو أي هامش لخلق الثروة جراء هذا العمل غير نظامي والذي أصبح ينافس ويهدد قوة العمل الرسمية.

4.3.3.3 دوافع عدم الممارسة النظامية

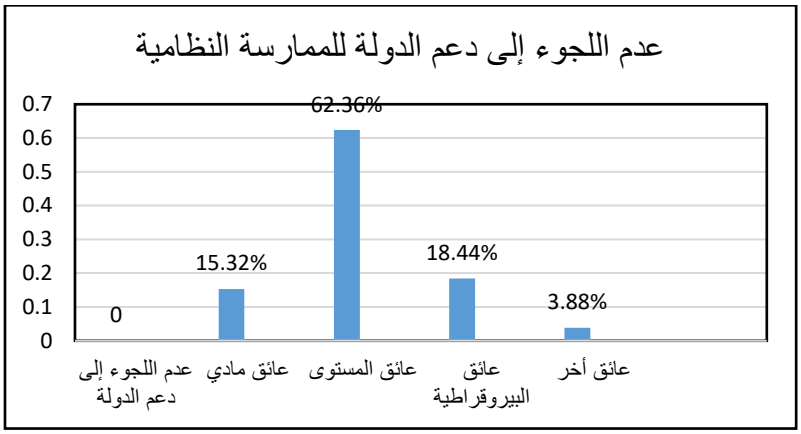

الشكل رقم (09) : أسباب عدم اللجوء إلى دعم الدولة لولوج الممارسة النظامية

المصدر : معالجة شخصية للباحث بناءا على معطيات التحقيق الميداني

من خلال الشكل رقم (09) الذي يبين نتائج التحقيق الميداني للتجار غير رسميين حول عدم الممارسة النظامية في ظل دعم الدولة عبر مختلف البرامج والأليات التي قدمتها بمختلف الصيغ ممثلة في برامج دعم وتشغيل الشباب ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار... ، فكانت أكبر فئة من المستجوبين قدرت بنسبة 62.36% أرجعت سبب عدم الإعتماد على دعم الدولة لأجل الولوج إلى القطاع الرسمي هو غياب المستوى التعليمي ، وهو ما يبرز صعوبة الإستفادة من دعم الدولة ، والتي تشترط المستوى أو التأهيل العلمي شرط للإستفادة من الدعم ، بالنسبة للفئة التي ترجع عدم الممارس النظامية إلى البيروقراطية قدرت بنسبة 18.44% يرجع للممارسات السلبية على مستوى الهيئات الإقطاعية وطول مدة الإستفادة من الدعم ،أما الفئة التي ترجع المانع أو العائق إلى الجانب المادي وهذا بنسبة 15.32% ترجع إلى الحالة الإجتماعية الصعبة لهذه الفئة والتي لا تملك رأس مال كاف للإستفادة من دعم الدولة أما أخر فئة قدرت بنسبة 3.88% ترجع عدم الأستفادة من الدعم لعوائق أخرى والتي قد تكون سبب ديني ،او عدم الميول لمثل هذا الدعم لاسباب عديدة ، وهنا يكمن دور الدولة من خلال توفيرها أحد عوامل الحد من هذه الأنشطة ومحاولة دمجها وجذبها للممارسة الرسمية ، حيث من خلال ألليات الدعم وعبر مراكز التكوين المهني يمكن أن تكون هذه البرامج أحد أسباب الحد من هذه الظاهرة، وأحد أسباب زيادة موارد وفاعلية المدينة من خلال قوة العمل الرسمي والتي توفر العمل ، الإنتاج وخلق الثروة.

4 المناقشة

من خلال دراسة واقع وحجم التجارة غير رسمية على مستوى مدينة سوق أهراس ، وكذا التحقيق الميداني عن طريق اداة الإستبانة يمكن أن نجيب على فرضيات الدراسة المطروحة ،وهذا من خلال رصد أهم نتائج الدراسة ثم الإقتراحات الممكنة وهي كمافيما يلي :

1.4 النتائج

- رواد النشاط التجاري غير رسمي هم من الطبقة الكادحة أو الهشة ، تعاني من إقصاء في مجلات عديدة والتي إمتهنت العمل غير رسمي لسهولة الدخول له وللبحث عن عمل يضمن تحسين مستوى جودة الحياة الحضرية.
- أغلب ممارسي الأنشطة غير رسمية هم رجال وهذا جراء تعرض هذا القطاع غير رسمي لعديد المتابعات والمضايقات وبالتالي يعتبر هذا القطاع مجال قاسي على النساء.
- ميزة رواد النظام غير رسمي أنهم جلهم لا يحملون مستويات او مؤهلات علمية تمكنهم من الولوج إلى القطاع غير رسمي، حيث يمكن وصفهم رواد هذا القطاع بأصحاب المستوى التعليمي الضعيف.
- أكبر فئة إقتصادية تمارس الأنشطة غير نظامية هي الفئة النشطة (من 15سنة إلى 65 سنة) ، وهي فئة قوة العمل الرسمي هذه الفئة تعتبر عصب المجتمع من حيث خلق الانتاجية والثروة.
- يمكن إعتبار أن أبرز دافع لممارسة التجارة غير رسمية هو البطالة الحضرية المتفشية خاصة في الفئة النشطة للمجتمع (من 15سنة إلى 65سنة) ، وهو ما يجعل البحث عن مورد رزق حتى وإن كان خارج قوة العمل الرسمية بغية تحسين المستوى المعيشي وجودة الحياة الحضرية لهذه الفئة المهمشة.
- الأنشطة غير رسمية في صورة تجارة الرصيف أو الباعة المتجولين أصبحت من الفواعل المتعلقة بتنظيم المدينة الجزائرية ، وهذا بإعتبار المدين المجال الحاضن لهذه الأنشطة على مستوى الشوارع ، الساحات ، والازقة.
- توجد علاقة طردية بين توطن وتركز هذه الأنشطة غير رسمية وبين الإشعاع التجاري وديناميكية الحركة في المدينة ، حيث نلاحظ أن تتركز معظمها على مستوى مراكز المدن بإعتبارها نقاط نشاط و إلتقاء تدفقات الساكنة.
- تتوطن الأنشطة الغير نظامية بصورة كبيرة جدا في مركز مدينة سوق أهراس دون غيره من القطاعات الأخرة وهذا بسبب جاذبية هذا القطاع من حيث دينامية الخدمة والاشعاع التجاري.
- تؤثر هذه الأنشطة غير نظامية على بيئة المدينة الحضرية وهذا من خلال الإكتظاظ، ظهور بعض الأفات الإجتماعية كالسرقة والجريمة، مشاكل في النقل الحضري خاصة في أوقات الذروة على مستوى ساحات وطرقات المدينة.

- يؤثر القطاع غير نظامي على مجال المدينة وهذا من خلال عدم إستفادة المدينة والدولة من مدخلات الثروة جراء هذا النشاط ،وكذا من خلال كونه أصبح فاعل بارز يميز المدينة وجب وضعه للدراسة من قبل فاعلي المجال.
- سبب عدم الإقبال على الممارسة النظامية خاصة مع دعم الدولة بمختلف البرامج المقدمة يعود أساسا لضعف المستوى وعدم الإهتمام بالتكوين ، إضافة إلى البيروقراطية الموجودة على مستوى بعض الإدارت الإقطاعية.
- الانشطة غير نظامية ممثلة في تجارة غير رسمية أو تجارة الرصيف هي عبئ على الدولة ممثلة في القطاع الرسمي بسبب منافسة غير متكافئة وغير عادلة
- من خلال التحقيق الميداني للتجارة غير نظامية على مستوى مجال مدينة سوق أهراس تبين وجود تباين من حيث درجة المستوى التراتبي بين قطاعات المدينة من حيث الجذب والديناميكية، حيث تمت ملاحظة قطاعات حضرية مهمشة وتعاني من إقصاء حضري ومجال ، ولا يمكن مقارنتها مع مركز المدينة بإعتبارها المستوى التراتبي الأول.

2.4 الإقتراحات

- دمج المؤسسات الإقتصادية المدعمة من طرف الدولة بمؤسسات التكوين المهني وهذا حتى تسمح لرواد هذا النشاط من اكتساب المستوى التعليمي للولوج لقوة العمل النظامي.
- تشديد الإجراءات على هذه الفئة التي تمارس النشاط غير نظامي وهذا حتى يكون تكافؤ مع القطاع النظامي.
- إنشاء صندوق وطني حاضن لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتسهيل عملية الولوج للقطاع النظامي وللتخلص من عديد العوائق مثل البيروقراطية.
- محاولة إيجاد حلول حضرية تنموية لعلاج مشكلة البطالة الحضرية لفئة قوة العمل الرسمية والتي هي تعتبر لبنة المجتمع من الناحية الإقتصادية والإجتماعية
- دراسة ظاهرة تنامي الأنشطة غير نظامية من قبل فاعلي تخطيط المدينة ، بإعتبار المدينة المجال الحاضن لها خاصة على مستويات مخططات التهيئة والتعمير، وكذا التأثيرات التي يخلفها هذا التوجه على بيئة المدينة بالحضرية.
- محاولة خلق فضاءات تجارية على مستوى أطراف وضواحي المدن حيث تساهم في محاولة معالجة تباين المستوى التراتبي بين قطاعات المدينة ، ومن جهة تستقطب فئة العمل غير رسمي.

5 الخاتمة

خلصت دراستنا لموضوع القطاع غير نظامي ممثلا في تجارة غير نظامية على مستوى مدينة سوق أهراس بأنها أضحت هذه الأنشطة غير رسمية تحتل موقع هام في بناء ، تنظيم وتركيب المدينة الجزائرية اليوم فقد أصبحت ميزة بارزة تميز المدينة ، ومظهر من مظاهر الحياة الحضرية ، وهذا لما توفره من خلق لقوة عمل وثروة غير رسمية ، فلذا اصبح لزاما على الدولة تكثيف جهودها ووضعها لتدابير وبرامج إقتصادية وحضرية لأجل إيجاد حل لهذه الظاهرة الحضرية غير نظامية ودمجها في القطاع الرسمي ، وهذا لأجل زيادة مدخلات وموارد المدينة الحضرية والإقتصادية وخلق بيئة تنافسية رسمية بين جميع الفاعلين وهذا في إطار رسمي نظامي ، يكون مجالها الحاضن المدينة وهذا لاجل تحقيق متطلبات وحاجيات الساكنة من خدمات وثروة نظامية.

المراجع REFERENCES

[1] بوقرة كمال ، القطاع غير رسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والواقع -الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا، أطروحة دكتوراه تخصص علم الإجتماع جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2014، ص 16

[2] سناء بوخيط، واقع القطاع غير رسمي في المدينة الجزائرية ، باعة أرصفة وسط وسط المدينة بقسنطينة ، معهد علوم الإجتماع –جامعة منتوري قسنطينة 1999،ص13

[3] غي بيفيرمان:الأزمات الإقتصادية والفقراء في بعض بلدان أمريكا اللاتينية-بعض المؤشرات وأثارها بالنسبة للعمل –مجلة التمويل والتنمية،FMI ،والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ،المجلد 24،العدد02،سنة 1987،ص33

[4] السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية، دراسة الأحياء الفقيرة في القاهرة ، دار غريب للطباعة، الطبعة الأولى، 1991، ص14

[5] إسماعيل قيرة،الوضع الطبقي للراسمالية الرثة في مجتمع المدينة ، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة،العدد الأول ،جوان1995، ص117

[6] Salma Abdel Fattah EL-Banna. Urban management of informal commercial public space. Cairo. December 2014. P6

[7] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة سوق أهراس لسنة 2019

[8] مصالح مديرية التجارة لولاية سوق أهراس

[9] عنون نور الدين ، دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة ، أطروحة دكتوراه ،جامعة منتوري قسنطينة ،2012،ص 145